ما به وهو في الاصطلاح شيء حركة او حرفا او حذفا جاء من
العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا
نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعني جاء منه
ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب
بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مسلمون صيغ موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجمع السالمة المذكرة تقول مسلمون
مؤمنون مصلون او تقول مسلمين مؤمنين مصلين وكذا
التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين
مثلا مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول
عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنهما
اما غير دال على شيء او دال على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل
كلاهما دال على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها
فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب
بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف اي
بسببه صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا والمراد بالآخر
ههنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي
كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على ما هو المختار عنده من ان كلامه الكلمة برأسها قال المصنف

اي التثنية والجمع سلمه

لم يدخل ما لا يتغير اضافته كالعلم

واما على غير المختار فداخل في الحقيقي

فيكون ناسخا لعموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة لذكره المص فيما علقه على الامتحان اللهم الا ان يجعل ذكر المذكر السالم والملحق به في بيانه محل الاعراب قرينة لكن لا يخفى ولذا قال الحاوه

معنيان

١١١

معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل لكونه
دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال
في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع
للعام وكذا في الهاوا اقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على
الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب
ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي والا ينتقض
التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف
العامل لكان اصوب واظهر وسلم من لزوم الدور بذكر المعرب و
ان لم يلزم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب
الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام
وجعله استطراديا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن
ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط
رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التتبع
ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم
والنصب بان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع
خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب
الاصلي لا الملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسير
العامل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة وبالمعرب ما اشتمل على هذا العام

متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بمعروض والمعنى العارض اعم من ان كان به فيصح التفريع بتعدد فيوجد الى اخر فافهم